



# الدليل الإرشادي للمتاجر الإلكترونية وفقاً لنظام التجارة الإلكترونية 2019



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# المحتويات

تمهيد 4

## الفصل الأول: تعريفات وأهداف وأحكام النظام

التعريفات	1/1	6
أهداف النظام	1/2	7
أحكام النظام	1/3	8

## الفصل الثاني: بيانات المتاجر والتعاملات الإلكترونية

البيانات الأساسية في المتجر الإلكتروني	2/1	10
بيانات مقر العمل في المتجر الإلكتروني	2/2	11
بيانات العقد الإلكتروني	2/3	12
كيفية التعامل مع بيانات المستهلك	2/4	13
بيانات الفاتورة المقدمة للمستهلك	2/5	14
ضوابط الإعلان التجاري الإلكتروني	2/6	15
الخدمات المهنية في التجارة الإلكترونية	2/7	16
ضوابط عمل الممارس للتجارة الإلكترونية	2/8	17
توثيق المتاجر الإلكترونية	2/9	18

## الفصل الثالث: حماية حقوق المستهلك

تنظيم حق المستهلك في الاسترجاع وإلغاء العملية	3/1	21
حق المستهلك والتزام التاجر عند التأخير	3/2	22
تمكين المستهلك من تدارك الأخطاء	3/3	22

## الفصل الرابع: المخالفات

مخالفات أحكام النظام	4/1	24
لجان النظر في المخالفات	4/2	24
حق الاعتراض	4/3	25
ضوابط التشهير بالمخالفين	4/4	25
الفصل في المنازعات	4/5	25



# تمهيد

تعد التجارة الإلكترونية سوقاً مفتوحة على مدار الساعة توفر الوقت والجهد على المتسوق الإلكتروني للوصول إلى كافة السلع والخدمات بخيارات متنوعة في بيئة تتسم بالشفافية وتحظى بتنافسية عالية لكسب ثقة المستهلك.

ويشهد هذا النمط العالمي الجديد من التجارة إقبالاً كبيراً حيث تعد المملكة العربية السعودية من أعلى 10 دول نمواً في مجال التجارة الإلكترونية في العالم بنسبة 32% ، وقد وصل حجم التداولات المالية للتجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية إلى 80 مليار ريال خلال العام 2018.

وجاء نظام التجارة الإلكترونية لتحفيز هذه السوق وزيادة الثقة في تعاملاتها وحماية حقوق المتعاملين فيها بما يعزز النمو ويسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030.



ويرصد هذا الدليل الاشتراطات اللازمة على المتاجر الإلكترونية التي يجب العمل عليها لمسايرة أحكام هذا النظام، ويوضح البيانات الأساسية اللازم إبرازها في المتاجر الإلكترونية، وبيانات العقود الإلكترونية مع المستهلكين وما يجب أن تتضمن عليه، إضافة إلى آلية التعامل مع بيانات المستهلك وسبل حفظها وحمايتها.

كما يركز على ضوابط الإعلان التجاري الإلكتروني والحماية من التضليل والخداع، ويوضح دور الممارس للتجارة الإلكترونية وكيف يُمكنه النظام من ممارسة النشاط مع توضيح الاشتراطات اللازمة والخطوات الواجب اتباعها لزيادة موثوقية متجره الإلكتروني بتسجيله في منصات التوثيق الإلكترونية، كما يتطرق لدور المتاجر الإلكترونية في حفظ وحماية حقوق المستهلك. ويتناول أيضاً مخالفات أحكام هذا النظام، وآلية الاعتراض على الأحكام الصادرة، وضوابط التشهير وغيرها من الأحكام المهمة.



# الفصل الأول

تعريفات وأهداف  
وأحكام النظام



## التعريفات

**البيانات:**  
كل بيان مهما كان مصدره أو شكله، يستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر عند التعامل بالتجارة الإلكترونية.



**التجارة الإلكترونية:**  
نشاط ذو طابع اقتصادي يباشره موفر الخدمة والمستهلك -بصورة كلية أو جزئية- بوسيلة إلكترونية؛ من أجل بيع منتجات أو تقديم خدمات أو الإعلان عنها أو تبادل البيانات الخاصة بها.



**التاجر:**  
الشخص المقيد بالسجل التجاري الذي يزاول التجارة الإلكترونية.



**الشخص:**  
الشخص ذو الصفة الطبيعية أو الاعتبارية.



**موفر الخدمة:**  
التاجر أو الممارس.



**الممارس:**  
الشخص غير المقيد بالسجل التجاري الذي يزاول التجارة الإلكترونية.



**العقد:**  
الاتفاق الذي يُبرم إلكترونياً بين الأطراف الذين يتعاملون بالتجارة الإلكترونية.



**المستهلك:**  
الشخص الذي يتعامل بالتجارة الإلكترونية رغبةً في الحصول على المنتجات أو الخدمات التي يوفرها موفر الخدمة.



**جهات توثيق المحلات الإلكترونية:**  
الجهات التي ترخص لها الوزارة بتولي عملية توثيق المحلات الإلكترونية.



**المحل الإلكتروني:**  
منصة إلكترونية تتيح لموفر الخدمة عرض منتج أو بيعه، أو تقديم خدمة، أو الإعلان عنها أو تبادل البيانات الخاصة بها.



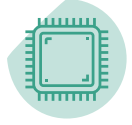
**الإعلان الإلكتروني:**  
كل دعابة بوسيلة إلكترونية يقوم بها موفر الخدمة، تهدف إلى تشجيع بيع منتج أو تقديم خدمة بأسلوب مباشر أو غير مباشر.



**الخطاب الإلكتروني:**  
بيان أو إعلان أو إشعار أو طلب أو عرض يوجهه أطراف العقد بوسيلة إلكترونية في مرحلة التفاوض في شأن العقد أو أثناء تنفيذه.



**وسيلة إلكترونية:**  
أي تقنية تستعمل من وسائل تقنية الاتصالات والمعلومات سواء كانت كهربائية، أو كهرومغناطيسية، أو بصرية، أو ضوئية أو رقمية أو أي شكل آخر من وسائل التقنية المشابهة.



## أهداف النظام

يأتي نظام التجارة الإلكترونية في توقيت تشهد فيه الأنماط التجارية العالمية تغييراً كبيراً نحو التعاملات الإلكترونية، لذا اهتم النظام بتعزيز موثوقية تعاملات هذه السوق الضخمة عبر 26 مادة توفر الحماية اللازمة لتعاملات التجارة الإلكترونية من الغش والخداع والتضليل والاحتيال بما يحفظ حقوق التاجر والتمسوق معاً. ويهدف نظام التجارة الإلكترونية إلى:



توفير الحماية اللازمة للمستهلك من الغش أو الخداع أو التضليل.



تعزيز الثقة في المعاملات التجارية الإلكترونية.



تحفيز أنشطة التجارة الإلكترونية وتطويرها.



## أحكام النظام

## تسري أحكام نظام التجارة الإلكترونية على:

المتسوق الإلكتروني

التاجر والممارس عبر  
الوسائل الإلكترونية

## أبرز أحكام النظام:

تنظيم حق المستهلك  
في استرجاع السلع.تعزيز الإفصاح عن بيانات  
المتاجر الإلكترونية والتواصل  
وخصائص السلع والخدمات.أحكام لمعالجة التأخير  
في التسليم.حماية البيانات  
الشخصية.إشراف الوزارة على  
القطاع وتنظيم المنصات  
الإلكترونية.تنظيم الإعلانات  
التجارية الإلكترونية.سريان أحكام النظام على  
المتاجر المحلية والدولية  
وضوابط حجب المواقع  
المخالفة.تنظيم ممارسة  
التجارة الإلكترونية.



# الفصل الثاني

بيانات المتاجر  
والتعاملات  
الإلكترونية



## البيانات الأساسية في المتجر الإلكتروني



إبراز البيانات الأساسية في المتجر الإلكتروني يزيد الموثوقية في المنتجات والخدمات التي يقدمها، ويشعر المستهلك بالأمان أثناء عملية شراء السلع والحصول على الخدمات، ويسهل عملية التواصل بين أطراف العملية الشرائية، ويمكن كافة الجهات من الوصول السريع إلى القائمين على المتجر وإبلاغهم بالمستجدات أو شكاوى المستهلكين للعمل على معالجتها وكسب ثقتهم.

ويجب على موفر الخدمة في متجره الإلكتروني إبراز ما يلي :

- 1 اسمه أو أي بيان مميز له، وعنوانه، ما لم يكن مسجلاً لدى إحدى جهات توثيق المتاجر الإلكترونية مثل "معروف".
- 2 اسم السجل المقيد فيه ورقمه «إن وجد».
- 3 وسائل الاتصال به.
- 4 الإجراءات المتبعة لتلقي شكاوى المستهلكين ومعالجتها.

\* على التاجر أن يُقَيّد محله الإلكتروني في السجل التجاري وفقاً لنظام السجل التجاري، وتحدد اللائحة الضوابط اللازمة لذلك.



## بيانات مقر العمل في المتجر الإلكتروني



ذكر بيانات مقر عمل موفر الخدمة "تاجر أو ممارس" يسهل عملية الوصول إليه لتطبيق أحكام نظام التجارة الإلكترونية، ويلتزم موفر الخدمة بإيضاح البيانات الصحيحة في متجره الإلكتروني بحسب طبيعة عمله:

### الممارس

مقر عمله هو المحدد في المتجر الإلكتروني وإذا لم يكن له مقر عمل، يؤخذ بمقر إقامته.



### التاجر

مقر عمله هو المحدد في السجل التجاري.



## الاشتراطات اللازمة:

1 إذا كان لموفر الخدمة أكثر من مقر عمل ولم يحدد أحدها، يكون مقر العمل المعتمد به هو المقر الأوثق صلة بالعقد، مع مراعاة الظروف التي كان الأطراف على علم بها أو توقعوها في أي وقت قبل إبرام العقد أو عند إبرامه.

2 لا يعد المكان مقر عمل لمجرد أنه يضم المعدات والتقنية الداعمة لنظام المعلومات الذي يستخدمه موفر الخدمة في إبرام العقد، أو يمكن فيه لأطراف أخرى أن تصل إلى نظام المعلومات المعني.

3 استخدام موفر الخدمة اسم نطاق أو عنوان بريد إلكتروني ذا صلة بدولة معينة لا ينشئ قرينة على أن مقر عمله يوجد في تلك الدولة.

## بيانات العقد الإلكتروني

عند إبرام العقد بين المتجر الإلكتروني والمستهلك يجب إيضاح كافة الأحكام والشروط بطريقة سهلة وواضحة، ويلتزم موفر الخدمة بتقديم بيان للمستهلك يشتمل على:

- 1 الإجراءات الواجب اتخاذها لإبرام العقد.
- 2 البيانات المتعلقة بموفر الخدمة.
- 3 الخصائص الأساسية للمنتجات أو الخدمات محل العقد.
- 4 إجمالي السعر شاملاً جميع الرسوم أو الضرائب أو المبالغ الإضافية المتعلقة بالتسليم «إن وجدت».
- 5 ترتيبات الدفع والتسليم والتنفيذ.
- 6 بيانات الضمان «إن وجدت».
- 7 البيانات الأخرى التي تحددها اللائحة.

تحدد اللائحة الضوابط اللازمة للبيانات التي يلتزم موفر الخدمة بتقديمها وفقاً لطبيعة كل عملية.



## كيفية التعامل مع بيانات المستهلك

يعزز نظام التجارة الإلكترونية جهود حماية المستهلك وحفظ البيانات الشخصية والاتصالات الإلكترونية للمتعاملين بالتجارة الإلكترونية، ويولي النظام أهمية كبرى لحفظ خصوصية المستهلك، ونص على التالي:



حماية بيانات المستهلك واتخاذ الوسائل اللازمة لذلك.



عدم استخدام البيانات لأغراض غير مصرح لها أو مسموح بها.



المسؤولية الكاملة عن بيانات المستهلك سواءً كانت بحوزة موفر الخدمة أو الجهات التي يتعامل معها.

## الاشتراطات اللازمة:

1 لا يجوز لموفر الخدمة الاحتفاظ ببيانات المستهلك الشخصية أو اتصالاته الإلكترونية إلا في المدة التي تقتضيها طبيعة التعامل بالتجارة الإلكترونية.

2 يجب على موفر الخدمة اتخاذ الوسائل اللازمة لحماية البيانات الشخصية والاتصالات الإلكترونية والحفاظ على خصوصيتها خلال مدة احتفاظه بها.

3 في حال تعرض بيانات المستهلك الشخصية للاختراق، يجب على موفر الخدمة إشعار الهيئة الوطنية للأمن السيبراني والمستهلك خلال يوم واحد من تاريخ علمه بذلك، ويوضح في الإشعار نطاق الاختراق وآثاره، والتدابير المتخذة لمعالجته، ثم يقدم تقريراً تحليلياً يبين فيه الأسباب الرئيسية لهذا الاختراق، ولا يترتب على الإشعار إعفاء موفر الخدمة من مسؤوليته تجاه المستهلك.

4 مسؤولية موفر الخدمة عن حماية البيانات الشخصية التي تكون في عهده أو تحت سيطرة الجهات التي يتعامل معها أو مع وكلائها.

5 لا يجوز استعمال بيانات المستهلك لأغراض غير مصرح لها أو مسموح بها، أو الإفصاح عنها لجهة أخرى، بمقابل أو بدون مقابل، إلا بموافقة المستهلك.

## بيانات الفاتورة المقدمة للمستهلك

حق المستهلك في الحصول على فاتورة مكتوب فيها كافة المعلومات الضرورية التي يحتاج إليها وتمكنه من معرفة المتجر الإلكتروني الذي أبرم معه العقد لشراء المنتجات أو الخدمات، وتوضيح الفاتورة كافة المعلومات المتعلقة بالشراء، ويؤكد نظام التجارة الإلكترونية على موفري الخدمات بضرورة تقديم فاتورة إلى المستهلك بعد إبرام العقد مبين فيها:

بيانات الفاتورة	00/0/0	فاتورة
تاريخ التسليم ومكانه.	00.0	—
تكاليف شراء كل منتج أو خدمة.	00.0	—
إجمالي السعر شاملاً جميع الرسوم أو الضرائب أو المبالغ الإضافية المتعلقة بالتسليم إن وجدت.	00.0	—
	00.0	—
	00.0	—

## ضوابط الإعلان التجاري الإلكتروني:

نص نظام التجارة الإلكترونية على الالتزام باشتراطات الإعلانات التجارية الإلكترونية، وُعد الإعلان الإلكتروني من الوثائق التعاقدية المكتملة للعقود وملزمة لأطراف العقد، ويمنع النظام عرض أي معلومات مضللة أو مخادعة للمستهلك في محتويات الإعلان أو طريقة صياغته حفظاً لحقوق المستهلك ومنعاً للتحايل.

### يجب أن يتضمن الإعلان الإلكتروني ما يأتي:



## الالتزامات

## يحظر تضمين الإعلان الإلكتروني ما يأتي:

شعاراً أو علامة تجارية لا يملك موفر الخدمة حق استعمالها، أو علامة مقلدة.

ب

عرضاً أو بياناً أو ادعاءً كاذباً أو مصوغاً بعبارات من شأنها أن تؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى خداع المستهلك أو تضليله.

أ

إذا ثبت أن موفر الخدمة خالف أحكام النظام، فلوزارة التجارة والاستثمار إلزامه بإزالة المخالفة أو بسحب الإعلان المخالف، ويخضع المخالف للعقوبات التي نص عليها النظام.

## العقوبات:

## الخدمات المهنية في التجارة الإلكترونية

على موفر الخدمة الذي يمارس مهنة تخضع لتنظيم معين مثل "الاستشارات الطبية والقانونية" وغيرها من المهن الاستشارية، وتتطلب ترخيصاً أو تصريحاً بممارستها الإفصاح عن:

- 1 الجهة المسجل لديها، وبيانات الترخيص أو التصريح الصادر عنها.
- 2 اللقب المهني المعمول به، والدولة التي منحتها.

يهدف ذلك إلى تنظيم ممارسة أصحاب المهن الاستشارية للتجارة الإلكترونية وإعطاء مصداقية أكبر لهم، وتقديم كافة المعلومات التي يحتاج إليها المستهلك أثناء التعامل مع أصحاب المهن الاستشارية بما يحفظ كافة الحقوق.



## ضوابط عمل الممارس للتجارة الإلكترونية

يُمكن نظام التجارة الإلكترونية الشخص الممارس للتجارة الإلكترونية ولا يمتلك سجلاً تجارياً من ممارسة النشاط، ويهدف النظام إلى تنظيم علاقته بالمستهلك بما يحفظ حقوق جميع الأطراف، وعلى الممارس للتجارة الإلكترونية وفقاً للنظام الالتزام بما يأتي:

إيضاح مقر العمل "المكان الذي يحدد في متجره الإلكتروني"، وإذا لم يكن للممارس مقر عمل أخذ بمقر إقامته.



إيضاح البيانات الخاصة في المتجر الإلكتروني (الاسم أو أي بيان مميز له، العنوان، وسائل الاتصال).



الالتزام بحماية بيانات المستهلك الشخصية وخصوصيته والمسؤولية الكاملة عنها.



في حال مخالفة أحكام النظام يخضع الممارس للعقوبات المنصوص عليها.



الالتزام بتقديم كافة بيانات العقد الإلكتروني التي نص عليها النظام.



يمكن للممارس توثيق نشاطه التجاري عبر إحدى جهات التوثيق.



## لماذا اهتم نظام التجارة الإلكترونية بالممارس؟

يولي النظام الممارس لنشاط التجارة الإلكترونية أهمية كبرى باعتباره عنصراً أساسياً في هذه السوق لامتلاكه كافة الأدوات التقنية التي تمكنه من ممارسة النشاط وتقديم السلع والخدمات للمستهلك، ولم يفرق النظام بينه وبين التاجر في الحقوق والواجبات، ويلتزم بكل ما ورد في نظام التجارة الإلكترونية، وتسري عليه أحكامه.

ويشجع النظام الممارسين للتجارة الإلكترونية "وهم الأشخاص الذين لا يملكون سجلات تجارية، ويمارسون النشاط من داخل أو خارج المملكة" بالتسجيل في جهات توثيق المتاجر الإلكترونية مثل "منصة معروف" لاكتساب مصداقية أكبر تساعد في تسويق منتجاتهم وخدماتهم الإلكترونية وتوصلها إلى شرائح أكبر من الجماهير.

## 2/9



## توثيق المتاجر الإلكترونية

أوكل النظام لوزارة التجارة والاستثمار مهمة الإشراف على قطاع التجارة الإلكترونية، وإصدار القواعد اللازمة لتنظيمه -بحسب الحاجة- بما يعزز دور التجارة الإلكترونية ويحمي سلامة التعاملات بها، ويشمل ذلك تنظيم ما يأتي:

جهات توثيق المحلات الإلكترونية  
"مثل منصة معروف".

المنصات الإلكترونية التي  
تؤدي دور الوساطة بين موفر  
الخدمة والمستهلك.

## ما هي منصة معروف الإلكترونية؟



منصة خدمية لجميع المتعاملين في التجارة الإلكترونية سواء بائعين أو مشتريين، تهدف لتعزيز الثقة بين المشتري والبائع، وتمكن البائع من الوصول بسهولة لشريحة أكبر، كما تعطي صورة واضحة عن جودة خدمات المتجر الإلكتروني.

maroof.sa

## مميزات معروف:

2

تمنح البائع فرصة لتسويق متجره الإلكتروني في منصات "معروف" المختلفة.

1

تمكن البائع من الوصول بسهولة إلى شريحة أكبر.

4

تعطي صورة واضحة عن جودة خدمات المتجر الإلكتروني من خلال تعليقات المستهلكين وتقييمهم.

3

تمكن المستهلك من كتابة تعليقاته في صفحة التاجر وتقييم تجربة الشراء والاطلاع على تعليقات وتجارب المستهلكين الآخرين.

6

تمكن التاجر من تمييز متجره الإلكتروني من خلال عدة وسائل؛ أبرزها ربطه بسجله التجاري الذي يمنحه شهادة "معروف" الذهبية.

5

تمكن صاحب المتجر الإلكتروني من إضافة حساباته في وسائل التواصل الاجتماعي وموقعه الإلكتروني ووسائل الاتصال به؛ مما يسهل عملية الوصول إليه.

# الفصل الثالث

حماية حقوق  
المستهلك



## تنظيم حق المستهلك في الاسترجاع وإلغاء العملية

يتوجب على مالك المتجر الإلكتروني مراعاة كافة حقوق المستهلك في التجارة الإلكترونية، وله تقديم مزايا إضافية لكسب رضا وثقة المستهلك، ونص النظام على تمكين المستهلك من القيام باسترجاع السلعة أو ما قدمه مقابل الخدمة خلال **7 أيام** من تاريخ عملية الشراء والتعاقد في حال عدم استخدام المنتج أو عدم الاستفادة من الخدمة، أو في حال عدم الحصول على منفعة من أي منهما، وفي هذه الحالة يتحمل المستهلك التكاليف المترتبة على عملية الاسترجاع، إلا إذا اتفق أطراف العقد على غير ذلك.



## منتجات وخدمات مستثناة من حق الاسترجاع أو الإلغاء:



أسطوانات أو أقراص مدمجة أو برامج معلوماتية جرى استخدامها.



منتجات تحميل البرامج عبر الإنترنت، ويستثنى من ذلك البرامج التي بها عيب يحول دون إتمام التحميل أو غير المطابقة لما اتفق عليه.



منتجات مصنعة بناءً على طلب المستهلك أو وفقاً لمواصفات حددها، ويستثنى من ذلك المنتجات التي بها عيب أو غير المطابقة للمواصفات المتفق عليها.



الصحف أو المجلات أو المنشورات أو الكتب.



خدمات الإيواء أو النقل أو الإطعام.



إذا ظهر عيب في المنتج بسبب سوء حيازة المستهلك.

**الحالات الأخرى التي تحدها اللائحة وفق ما تستدعيه طبيعة المنتجات أو الخدمات.**

## حق المستهلك والتزام التاجر عند التأخير



ما لم يتفق موفر الخدمة والمستهلك على مدة أخرى لتسليم محل العقد أو تنفيذه، يحق للمستهلك إلغاء العملية إذا تأخر موفر الخدمة عن التسليم أو التنفيذ مدة تزيد على **15 يوماً** من تاريخ إبرام العقد أو عن الموعد المتفق عليه، وله استرداد ما دفعه بمقتضى العقد مقابل المنتج أو الخدمة أو غير ذلك من تكاليف ترتبت على هذا التأخير، ما لم يكن التأخير بسبب قوة قاهرة.

يلتزم موفر الخدمة بإبلاغ المستهلك عن أي تأخير متوقع أو صعوبات يكون لها تأثير جوهري في تسليم محل العقد أو تنفيذه.

## تمكين المستهلك من تدارك الأخطاء

يجب على موفري الخدمة تمكين المستهلك من تصحيح الأخطاء "إن وجدت" بطريقة سريعة وبشكل آلي. ويعد ذلك من العوامل المهمة التي تعزز الثقة بين المستهلك والمتجر الإلكتروني، وعلى القائمين على المتاجر الإلكترونية:



توفير قنوات للتبليغ في حال  
تعذر القيام بذلك تقنياً.



تمكين المستهلك من تصحيح  
الخطأ إلكترونياً.

ويعد الإبلاغ عن موضع الخطأ في العقد الإلكتروني خلال 24 ساعة من وقت إرسال الخطاب تداركاً للخطأ إن لم يكن المستهلك قد استفاد من منتج موفر الخدمة أو خدمته أو حصل على منفعة من أي منهما.

# الفصل الرابع

المخالفات



## مخالفات أحكام النظام

إذا خالف موفر الخدمة أيّاً من أحكام النظام أو اللائحة، فـ للوزير أو -من ينيبه- أن يتخذ في الحالات العاجلة والضرورية قراراً بحجب المتجر الإلكتروني -بالتنسيق مع الجهة المختصة- جزئياً أو كلياً إلى أن تتم معالجة المخالفة أو البت فيها أيهما أسبق، وإحالة المخالفة للجنة التي تتولى النظر في مخالفات أحكام النظام أو اللائحة وتوقيع العقوبات المنصوص عليها في النظام خلال مدة أقصاها 3 أيام اعتباراً من حجب المحل الإلكتروني؛ على أن تتخذ اللجنة قرارها في شأن المخالفة خلال مدة لا تتجاوز 10 أيام اعتباراً من تاريخ الإحالة، وللجنة وقف قرار حجب المتجر الإلكتروني جزئياً أو كلياً إذا رأت مسوغاً لذلك.

## العقوبات

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر، يعاقب كل من يخالف أيّاً من أحكام النظام أو اللائحة بواحدة أو أكثر من العقوبات الآتية:

- 1 الإنذار.
- 2 غرامة مالية تصل إلى مليون ريال.
- 3 إيقاف مزاولة التجارة الإلكترونية مؤقتاً أو دائماً.
- 4 حجب المتجر الإلكتروني -بالتنسيق مع الجهة المختصة- جزئياً أو كلياً، مؤقتاً أو دائماً.

## لجان النظر في المخالفات:

- 1 تكوّن بقرار من الوزير لجنة (أو أكثر) تتولى النظر في مخالفات أحكام النظام أو اللائحة وتوقيع العقوبات المنصوص عليها في النظام، على ألا يقل عدد أعضائها عن (ثلاثة) ويكون من بينهم مستشار نظامي على الأقل، وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية، ويصدر الوزير بقرار منه قواعد عمل اللجنة ويحدد مكافآت أعضائها.
- 2 يراعى في اختيار العقوبة جسامتها وتكرارها وحجم نشاط موفر الخدمة والضرر الذي وقع على الآخرين بسببها.





## حق الاعتراض

يجوز لمن صدر ضده أي قرار بناءً على النظام الاعتراض عليه أمام المحكمة الإدارية وفقاً لأحكام نظام المرافعات أمام ديوان المظالم.

## ضوابط التشهير بالمخالفين

يجوز تضمين القرار الصادر بتحديد العقوبة النص على نشر منطوقه على نفقة المخالف في صحيفة (أو أكثر) من الصحف المحلية التي تصدر في محل إقامته، أو في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها، على أن يكون النشر بعد تحصن القرار بمضي المدة المحددة نظاماً أو كان الحكم الصادر في شأنه مكتسباً للصفة القطعية.

## الفصل في المنازعات

تتولى المحكمة المختصة الفصل في المنازعات، بما في ذلك دعاوى المطالبة بالتعويض الناشئة عن تطبيق أحكام النظام.





وزارة التجارة والاستثمار  
Ministry of Commerce and Investment